

إرشاد الأذهان

[56] الرابع: المشبه بها وهي الأم إجماعاً، وفي غيرها من المحرمات بالنسب أو بالرضاع قولان (1)، ولو شبهها بغير الأم بما عد الظهر لم يقع، ولا يقع لو قال: أنت علي كظهر أجنبية، ولا كظهر الملائنة، ولا كظهر أبي وأخي، ولا كظهر أم زوجتي أو زوجة ابني أو أبي، ولو قالت هي: أنت علي كظهر [أمي] (2) لم يقع. المطلب الثاني: في الأحكام ويحرم في المطلق الوطاء حتى يكفر، سواء كان بالاطعام أو غيره، وقيل: يحرم القبلة واللامسة (3)، فإن وطأ قبل الكفارة لزمته (4) كفارتان فإن كرر فلكل وطاء كفارة، ولو وطأها خلال الصوم استأنف وفي المشروط لا يحرم الوطاء إلا بوقوع الشرط وإن كان هو الوطاء، ولو عجز استغفر □ تعالى ويطأ، ولا تجب الكفارة إلا بالعود، وهو: إرادة الوطاء، ولا تستقر بل يحرم الوطاء بدونها، فإن طلقها رجعيًا ثم راجعها حرمت حتى يكفر، وإن تزوجها بعد العدة أو كان بائناً وتزوجها [فيها] (5) فلا كفارة، ولو ارتد أحدهما أو مات أو اشتراها إن كانت أمة أو اشتراها غيره وفسخ العقد سقطت، والمظاهرة إن صبرت فلا اعتراض عليه، وإن رفعت أمرها إلى الحاكم خيره بين التكفير والطلاق، وينظره ثلاثة أشهر من حين الترافع، فإن انقضت ولم يختر حبسه وضيق عليه طعامه وشرا به حتى يختار أحدهما، ولا يطلق عنه ولا يجبره على أحدهما عينا، ولو كرر الطهار _____ (1) ذهب إلى الوقوع ابن عقيل وابن الجنيد كما عنهما في المختلف: 598، والشيخ في النهاية 524، وسار في المراسم: 160، وغيرهم. وذهب إلى عدم الوقوع بن إدريس في السرائر: 333، ونقله عن السيد المرتضى. (2) في (الأصل): "أبي" وما أثبتناه هو الأنسب وهو من (س) و (م). (3) قاله الشيخ في المبسوط 5 / 155. (4) في (س): "لزمه". (5) زيادة من (س) و (م).